

الدين الحق وفوضى الفتاوى

للدكتور حامد طاهر

---

الدين هو ما أوحى به الله تعالى إلى رسله المتعاقبين لكي يبلغوه إلى أقوامهم . وهو مجموع المقومات والتشريعات والتوصيات التي إذا التزم بها الناس في حياتهم حققت لهم السعادة في دنياهم وأخرتهم .

وبالنسبة للإسلام فهو يعتبر آخر الأديان السماوية ، وهذا معناه أنه لا دين بعده ، كما أنه يحتوي على مختصر متكامل لكل ما ورد في الأديان السابقة عليه . وقد أكد القرآن الكريم أن هذا الدين -الذي ظل الإيحاء بتعليمه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم على مدى ثلاث وعشرين سنة- قد اكتمل أي لم يعد قابلاً للزيادة عليه ولما النقصان منه ، (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُمْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا) [المائدة : 3] .

لكن المسلمين -مثل غيرهم من أتباع الأديان السابقة- لم يكتفوا بهذه الحقيقة ولا بتوايعها، ولذلك راحوا يتجاوزن حدود الدين المقررة، ويتوسعون بأرائهم حول أمور لم يتحدث عنها الدين، ولما تدخل في إطاره.

وحتى لا يتسرب سوء الفهم إلى ما أقول، فإنني أعرض للمفهوم المتكامل للإسلام، والذي يقوم على أربعة مقومات رئيسية، هي:

أولاً: العقيدة التي ترتكز على الإيمان بالله الواحد، والإيمان بالبعث بعد الموت.

وثانياً: الشعائر الأربع على الترتيب الآتي: (الصلاة - الصوم - الزكاة - الحج).

وثالثاً: الأخلاق التي تشمل سلوك الفرد الاجتماعي مع: الأهل والجيران والأقارب والمسلمين عمومًا وغير المسلمين.

ورابعاً: طائفة التشريعات الخاصة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأمنية والتي تنتهي أخيراً بعقوبات الجرائم.

تلك هي أساسيات الدين الإسلامي التي اكتملت بتصريح القرآن الكريم نفسه ، لكن فقهاء المسلمين وخاصة منذ نهاية القرن الثاني الهجري راحوا يضيفون إليها آراءهم الخاصة في بعض الأمور الحياتية والتي اشتهرت باسم الفتاوى ، فما هي حقيقة الفتوى ؟

إنها عبارة عن رأي أحد الفقهاء في مسألة حياتية لم تذكر في النصوص الدينية ، لكن أتباعهم اعتبروها فيما بعد جزءاً من الدين . ولكي يبرر الفقهاء هذا العمل راحوا يلتمسون له قواعد فقهية أطلقوا عليها: (المقياس - الاستحسان - الاستصحاب - المصالح المرسلّة ...) إلخ). وأنا أقول: لا مانع أبداً من استخدام هذه الوسائل وتطبيقها على أمور الحياة الناشئة أو المستحدثة في المجتمعات الإسلامية ، لكن بشرط ألا تعتبر من الدين الموحى به والمحددة تعاليمه الأساسية في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

أما أن يقوم الفقهاء في طول البلاد الإسلامية وعرضها بإصدار العديد من الفتاوى في مختلف شئون الحياة ، وجعلها جزءاً من الدين أو صبغها بلونه فهذا ما لم يأمر به صحيح القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة ، وإنما هو من اختراع القرون اللاحقة والتي بلغ بها الحال أنها أنشأت في كل بلد إسلامي داراً للإفتاء تختص بكل بلد على حدة ، وربما تعارضت في مضمونها مع ما تصدره دور الإفتاء في البلاد الأخرى .

إنني هنا لا آتي بجديد ، ولما أخترع شيئاً من العدم بل إنني أستند إلى آيات القرآن الكريم -وهي تزيد على أربعين آية- التي تؤكد على أن إصدار أحكام التحريم والتحليل من حق الله تعالى وحده ، ولما يصح لأحد أن يستخدم هذا الحق :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [المتحریم: 1].

وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ (النحل: 116)

ويكفي هنا أن أسترجع معكم حادثة تلقيح النخل التي أشار الرسول صلى الله عليه وسلم على أهل المدينة بألّا يفعلوها وعندما تبين له ضرورته فيما بعد قال لهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» وفي هذا القول ما يحسم التفرقة بين ما ظنه المسلمون حينئذ من تعاليم الدين -باعتباره وحي إلهي على لسان الرسول- وبين ما هو من أمور الدنيا التي ينبغي عدم خلطها بالدين.

وإذا أراد أحد الاستزادة فعليه أن يراجع تاريخ المصدر الأول من كبار الصحابة والتابعين؛ فقد كانوا (يتخرجون) جداً من القول بأرائهم في الدين، ثم حدث بعد ذلك كثرة الخائضين فيهم وخاصة من أتباع أبي حنيفة نتيجة أخذهم بالمقياس وتوسعهم في تطبيقاته، مع عدم الاتفاق الكامل على مفهوم العلة فيها والمقدرة على استخراجها، ومع ذلك فإن أصحاب المذاهب الأربعة الكبرى أنفسهم (أبو حنيفة - مالك - الشافعي - ابن حنبل) لم يؤثر عن واحد منهم أنه صرح بتحليل شيء أو تحريمه، إنما كان يكتفي بقوله (أنا أرى هذا) (أنا أجيز هذا) بل إن بعضهم كان يصرح مباشرة بقوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي!

وأخيراً: فأنا أعلم أن هذا المقال قد يثير جدلاً أو يغضب الكثير ممن نشئوا وتعودوا على إصدار الفتاوى الدينية، لكن الحق أحق أن يتبع، والمتخلي عن الرأي الخاطئ - حتى لو استمر لثمات السنين - أفضل من الاستمرار فيه، خاصة وأنه أصبح يؤدي إلى ما نشهده في الوقت الحاضر من (فوضى الفتاوى) أي كثرتها وتعارضها أحياناً، وتناقضها في أحيان أخرى وتنزيلها على أمور حياتية ليست من صميم الدين الذي أكمله الله تعالى وليس بحاجة إلى مستزيد.

